سلسلة أوراق تنموية (١١)

أوضاع المزارعين في الأغوار والآثار المتوقعة للمنطقة الزراعية–الصناعية

إعداد:

مصطفى هلال

أيار ٢٠١٣

تدقيق لغوي: جبريل محمد

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©

٢٠١٣

بدعم من:

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩ –٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ –٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١٣

الفهـــــرس

- تمهيد ٥
- المنطقة الصناعية الزراعية والواقع الزراعي في أريحا .. قراءة في الميدان ٥
- دور القطاع الزراعي في المنطقة الصناعية الزراعية ٩
- أوضاع المزارعين العاملين في مجال الزراعة في المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا ١٠
- الحقوق النقابية للعمال الزراعيين في أريحا ١٢
- نماذج لانتهاك حقوق العاملين ١٣
- الخلاصة ١٥
- الملاحق ١٦
- المراجع ١٨

أوضاع المزارعين في الأغوار والآثار المتوقعة للمنطقة الزراعية–الصناعية

تمهيد

بعيد توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ بدأ الحديث عن مناطق صناعية مشتركة بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية كيما تكون بوابة أساسية للسلام الاقتصادي. وقد حدثت خطوات عدة في ذلك الاتجاه، توجها اليابانيون بمشروع منطقة صناعية زراعية في أريحا أطلقوا عليه إسم «ممر سلام». وقد دشن العمل المتعلق بها في العام ٢٠٠٥. وجاء على ما يبدو استجابة من السلطة لإرساء دعائم تنمية اقتصادية تعزز صمود المواطن بعامة والمزارع بخاصة، غير أنه بغض النظر عن النوايا المتصلة بالسلطة، فإن العنوان الياباني، والإتجاه السياسي الذي ولد ذلك العنوان، بعيدان جداً عن منطقة الإلتباس والغموض: إن الهدف الأساس للمشروع هو أن يكون ممراً للسلام، ولا يقصد به أن يحل مشاكل العمال والمزارعين في هذه المنطقة.

في هذا السياق تأتي هذه الورقة للإطلاع على أحوال المزارعين في منطقة المشروع، أريحا، حيث تصل نسبتهم فيها إلى حوالي ٣٣,٥٪ حسبما تشير بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠١١. وتهدف الورقة إلى التركيز على المزارعين في المنطقة المحيطة بموقع التطوير الممول يابانياً، والموسوم بالمنطقة الصناعية الزراعية في محاولة لتلمس واقع المزارعين والعمل، ومدى علمهم بما يجري من حولهم، إضافة إلى الآثار المحتملة للمنطقة الصناعية الزراعية في حياتهم سلباً وإيجاباً. وسوف يتم فحص مدى استجابة هذه المنطقة لاحتياجات المزارعين والقطاع الزراعي في منطقة أريحا والأغوار. كذلك ستحاول الورقة أن تسترشد بوجهات نظر المختصين الزراعيين للوقوف على مستقبل المنطقة. وعلاوة على ذلك تقوم برصد ما تمثله المنطقة بالنسبة لمن يتشاركون بناءها وإدارتها ونعني بالطبع السلطة الفلسطينية والأردن واليابان وإسرائيل.

وتأتي هذه الورقة في إطار مشروع بحثي متسلسل تتابعه «بيسان» منذ سنوات. وقد شارك الباحث في هذا المشروع منذ بداياته الأولى، وهو ما يجعله مطلاً على الأدبيات السابقة المنتجة من قبل بيسان، وعلى الثيمات والاتجاهات والمحتويات المغطاة من قبل. ولغايات الحصول على بيانات تخص واقع أريحا والأغوار تم إجراء مجموعة من المقابلات المعمقة، بالإضافة إلى مراجعة للأدبيات المتاحة من قبيل تقارير معدة من قبل وزارة الزراعة، واتحاد لجان العمل الزراعي. وإضافة لذلك كله سنقوم بقراءة لمحتوى ما نشر حول المنطقة الصناعية الزراعية وتأثيرها في المزارعين وكذلك أدبيات وكالة التنمية اليابانية (جايكا) التي تعد عراب المشروع وراعيه الأول.

أولاً: المنطقة الصناعية الزراعية والواقع الزراعي في أريحا ... قراءة في الميدان

في العام ٢٠٠٥ أعلنت اليابان عن نيتها إنشاء منطقة صناعية زراعية في منطقة الأغوار من

خلال ذراعها الدولي وكالة التنمية اليابانية (جايكا). وقد استقر الرأي على إنشائها في أريحا عوضاً عن طوباس لقربها من المنطقة الحدودية الأردنية مما ييسر أعمال التصدير وما يدور في سياقها. (مازن سنقرط، ٢٠١٢) وقد دعمت السلطة الفلسطينية مشروع المنطقة وباركت المبادرة اليابانية من منطلق قناعتها بأهمية تطوير القطاع الزراعي في مستوى التصنيع والتسويق (داود حمودة، ٢٠١٢).

ويبدو أن السلطة ترى إلى القطاع الزراعي الفلسطيني بوصفه محور الاقتصاد الوطني بامتياز، كما ترى فيه ضمانة حقيقية لحماية الأرض، والحفاظ عليها. ويزرع الفلسطينيون ما مجموعه ١،٨٥٠كم^2 من الأراضي من ضمنها ٨٦ كم^2 تزرع بالخضار الموسمية وتتركز زراعتها في الأغوار التي تتبوأ منزلة كبيرة في الإنتاج الزراعي الفسطيني. وتمثل قيمة الإنتاج الزراعي النباتي للأغوار ١٥٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي النباتي (أريج، ٢٠٠٥). وتزداد أهمية الأغوار عند الحديث عن الزراعة المروية في فلسطين والتي تشكل جزءاً يسيراً من المساحة الإجمالية لا تتجاوز ال١٠ ٪ معظمها في الأغوار. ويضاف إلى ذلك أن ٦٥٪ من مصادر الدخل في الأغوار تعتمد على الزراعة إن كان من خلال العمل في الأراضي الفلسطينية بنظام الضمان والمزارعة أو العمالة الفسطينية في المستوطنات الإسرائيلية (عبد الغفار دوابشة، ٢٠١٣).

وقد دعمت المؤسسات الأهلية المحلية وجود منطقة صناعية زراعية في أريحا في إطار الحاجة الملحة لزيادة الصادرات الزراعية الفلسطينية المصنعة وغير المصنعة، وتعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني، وخفض أسعار المنتجات الغذائية في السوق المحلي لتتناسب مع الواقع المعيشي، وكذلك لتكون بديلاً عن المنتجات الغذائية «الإسرائيلية»، وتقلل الإعتماد على اقتصاد الاحتلال. ولكن المنطقة المشار إليها بقيت فكرة في الرؤوس ولم يقيض لها الولادة. وبدلاً منها تفتق العقل الياباني عن فكرة منطقة مشتركة يكون الجانب الفلسطيني فها طرفاً من بين أطراف عدة، وهنا لا بد من ملاحظة أن أهدافاً من قبيل تعميق الاستقلال والحد من التبعية للاحتلال قد ذهبت أدراج الرياح (داود حمودة، ٢٠١٢).

من نافلة القول إذن أن منطقة أريحا الصناعية الزراعية هي جزء من مشروع «ممر السلام» الإقليمي، الذي وقعت اتفاقية تنفيذه في العام ٢٠٠٦ بين حكومات السلطة الفلسطينية، والأردن، وإسرائيل، واليابان. ومن المزمع أن تقام المرحلة الأولى من المنطقة على مساحة ١٥٠ دونما، تليها مرحلتان تغطي كل منهما مساحة ٥٠٠ دونم. وترى اليابان بوصفها الجهة الممولة للمشروع أن «منطقة أريحا الصناعية الزراعية» تعد من المشاريع الرئيسة في إطار السياق الأوسع «ممر السلام والازدهار»، الذي يهدف إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ويبعد موقع منطقة المشروع ٤,٥ كيلو متر عن مركز مدينة اريحا، و٧ كيلومتر عن معبر الكرامة الذي يربط بين الأراضي الفلسطينية والأردن.

ليس هناك بالطبع من يقلل من أهمية إنشاء المناطق صناعية، خصوصاً عندما يترافق مع حالة تطور تنموية عامة ومستدامة وشاملة وغير مرتهنة للتمويل أو للشراكة مع الاحتلال. فمن الواضح بذاته أن المناطق الصناعية تشكل حلولاً للبطالة (والتي تصل إلى حوالي ٢١٪ في الأراضي

الفلسطينية، فيما تبلغ في أريحا والأغوار حوالي ١٣,٥٪ حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني)، ودعم التصدير وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني المحلي العام. ويضاف لذلك الآثار المتصلة بارتفاع دخول المزارعين إلى جانب تنوع المشاريع الزراعية وزيادة انتشارها. ولكن عند التفكير في المناطق الصناعية المنشأة لخدمة الزراعة بالتكامل معها لا بد بداهة من الإبتعاد عن المناطق الصالحة للزراعة وإبعادها عن مناطق السكن، والإنتباه للمعايير البيئية وشروط السلامة العامة، إلى جانب ضرورة توافر المؤهلات القادرة على إدارة هذه المناطق والمدن.

عند طرح موضوع المنطقة الصناعية الزراعية المشتركة في أريحا يحار المرء في تفسير الإذعان الفلسطيني لما تتضمنه من إمعان في إحكام الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي على الرغم من تنامي المعارضة الفلسطينية لبروتوكول باريس التجاري الناظم الأوحد للعلاقة الاقتصادية بين السلطة واسرائيل. وأغلب الظن أن الحديث عن تنمية اقتصادية مستقلة فلسطينياً لا معنى له بسبب أن الشريك في المناطق الصناعية هو الاحتلال إلى جانب اليابان والأردن. وهناك سوابق ذات دلالة للمشروع مدار البحث من أبرزها مشروع جلوبال جاب Global Gap الهولندي في العام ٢٠٠٧ الذي تمثلت أهدافه المعلنة في تنمية الكوادر، والأيدي العاملة، وتحفيز التطلعات الاقتصادية، ووضع خطة استراتيجية لنقلة نوعية في عملية الانتاج، مما يعني إحداث تنمية في قطاعات محددة مثل الزراعة، والقطاعات المبتدئة. وقد تحدد الهدف الرئيس للمشروع الهولندي بتحسين قدرات التصدير للمواد الزراعية العضوية لدى المزارع الفلسطيني. ولكن حسابات البيدر جاءت، كالعادة، على خلاف حسابات السرايا، فكان أن تفوقت منتجات المستوطنات الزراعية في الأغوار في منافسة التصدير، بينما تكدست المنتجات الزراعية الفلسطينية (مؤيد بشارات، ٢٠١٣).

وهناك مثال آخر يتصل بمشروع زراعة الأعشاب الطبية (بصل الثوم «بصل ورق»، الجرجير، حصى البان، الشومر، الكزبرة، الترجون، النيران، زعتر أورجانو، الزعتر الفارسي، زعتر الليمون، عشبة الليمون، البقدونس، البقدونس المجعد، الريحان، النعنع، الميرمية).

وهذا المشروع ارتبط بمجموعة من الشركات التابعة لمجموعة سنقرط، إضافة إلى عدد من المزارعين الموجودين في منطقة طوباس وأريحا وجاء تمويله من وكالة التنمية الامريكية (USAID). ويتقاضى العامل في هذا المشروع مبلغ ٨٠ شيكل يومياً بمعدل أفضل من العمالة الزراعية في المستوطنات الزراعية في الأغوار التي يتقاضى العامل فيها مبلغ ٧٠ شيكل. ومن أبرز الشركات الساهمة في هذا المشروع شركة الخيزران للمنتجات الزراعية في الفارعة التي بدأت إنتاجها في العام ٢٠٠٧، وكانت مساحة الدونمات المزروعة في البداية ما يعادل ٣٠ دونم، بينما تبلغ في الوقت الحالي ما مساحته ١٠٠ دونم. وتقوم بالتصدير لدول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، هولندا) وبريطانيا (سوانز بوري) ولأمريكا (جانفينا، ريدغاردز) ولروسيا (انترفورست). في البداية كانت نسبة عالية من الصادرات تتم من خلال «إسرائيل» ومن خلال شركات «إسرائيلية»، لكن ذلك تم تحت اسم الشركة وبشعار Produce of Palestine، ومن أبرز الشركات الإسرائيلية العاملة في هذا

المجال شركة عارافا واجرسكو التي استحوذت على نسبة تصدير تتراوح بين ٩٠-١٠٠٪. وهناك على ما يبدو اتجاه حالي للعمل على التصدير المباشر (عن طريق الاردن)، دون أن يعني ذلك الإمتناع عن التصدير من خلال الاحتلال حيث يوجد كميات إنتاج عالية تستلزم العمل على التصدير عن طريق الأردن وإسرائيل على السواء. ومن الواضح أن التصدير عن طريق الأردن هو الخيار الأفضل لتعزيز فرص الاستقلال عن الجانب الإسرائيلي، خصوصاً أن الشركات الإسرائيلية تقوم بشراء المنتجات، وبالتالي لا يحصل الفلسطينيون على قيمة التصدير، ومعظم الشركات تشتري المنتج عند وصوله إلى Backing House. طبعاً يكون المنتج باسم الشركة الفلسطينية ويحمل الـ Par-code الخاص بفلسطين وعليه عبارة إنتاج فلسطين Produce of Palestine. لكن عملية التصدير فعلياً إسرائيلية، ولذلك لا بد من السعي لزيادة التصدير من خلال الأردن بهدف تعزيز إمكانية الإبتعاد عن التحكم الإسرائيلي، خصوصاً في ظل وجود منافسة من شركات زراعية «إسرائيلية»، يمكن أن تؤدي دورا مثبطا لعملية التصدير للمنتج الفلسطيني. وقد بدأ العمل في الآونة الأخيرة في هذا الإتجاه، وهناك بعض النجاحات على الرغم من أن تكلفة التصدير عالية خاصة من خلال الأردن، ولكن الإستفادة الفلسطينية تتحقق بتراكم الخبرة في آلية التصدير وبناء علاقات أوثق مع المصدرين. (إياد الخيزران، ٢٠١٠)

ليس من العسير على الجانب الفلسطيني أن يتوقع الصعوبات التي ستكتنف عمل المشروع الياباني حتى عند تجاهل جوانبه السياسية على سبيل المحاكمة العقلية. ذلك أن خطط المشروع ليست بعيدة عن سابقاتها. وبالعودة إلى برنامج الشراكة الإستثمارية للتنمية الإقليمية والتشغيل المدعوم من قبل الحكومة اليابانية، فإن المنطقة الصناعية الزراعية المزمع إنشاؤها في منطقة السيح جنوب شرق مدينة أريحا تركز على الصناعات الغذائية والصناعات ذات الصلة بالزراعة. وبحسب التخطيط الراهن سيتم تطوير المنطقة على ثلاث مراحل تغطي مساحة ١١١٥ دونم. وسوف تحتوي المنطقة على خدمات البنية التحتية الداخلية والخارجية كافة، بوصفها جزءاً من خطة تطوير السلطة الفلسطينية التي ستسهم في تقوية الصناعات الغذائية وملحقاتها وتدعم التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني. لذا ظهر هذا المشروع الجوهري في منطقة أريحا وبتمويل ومبادرة يابانية رسمية وبمباركة رسمية فلسطينية أملت فيما يبدو أن تسير الأمور بسلاسة وبساطة لكن صعوبات كثيرة تكتنف الفكرة.

ومن الأمور الدالة على صعوبات العمل المشار إليها أعلاه نجد ضعفاً في العمل البنائي في المنطقة، وكذلك غياب المؤشرات على تقدمه خلال الفترة الماضية. والواقع أنه لا يوجد الكثير من ملامح التغيير في المنطقة المحاطة بالطريق الإلتفافي الإحتلالي وخيم البدو والأراضي الزراعية والبيوت البلاستيكية إضافة إلى عدد من المصانع كمصنع حسونة للحديد، ومصنع عريقات للغاز، ومصنع الطاهر لخزانات المياه البلاستيكية. وهذه المنطقة غير مأهولة بالسكان، أما القليل من الجماعات البدوية التي تعيش على حوافها فقد جاءت من منطقة مخيم عقبة جبر، وكان أبناؤها قد سكنوا في موقع المنطقة الصناعية الزراعية بالذات، ثم انتقلوا إلى الجهة المقابلة بطلب من الجهات الرسمية التي لم

يحددوا هويتها على وجه الدقة. (محمد جهالين، ٢٠١٣)

وتقع المرحلة الأولى للمنطقة الصناعية الزراعية على أراض مملوكة للسلطة الفلسطينية تتبع في أغلبيتها لوزارة الأوقاف التي تملك في تلك المنطقة أكثر من ٥ آلاف دونم، إلى جانب حوالي ٥٠٠ دونم كانت تتبع للإغاثة الزراعية لم يبق منها سوى ٥٠ دونم بعد أن قامت الإغاثة ببيع ٤٥٠ دونم لمواطنين من أريحا في خطوة تتناقض مع مشروعها الموسوم بـ «عدم تفتيت الملكية». (عادل أبو نعمة، ٢٠١٣).

وهذه المنطقة محاطة بثمانية آلاف دونم لعائلة الحسيني كان يتم استئجارها من قبل مجموعة من صغار المزارعين الذين استثمروها في زراعة مساحات محدودة بالخضار بسبب ملوحة التربة التي تجعلها غير ملائمة لغير زراعة النخيل. ولذلك نجد أن ٩٠٪ من المزروعات في منطقة أريحا والأغوار من النخيل إذ يزرع ٣٠٠ دونم نخيل في منطقة السيح، وهناك حوالي ٢٠٠ مزارع يعملون بشكل دائم ومستمر، على الرغم من غياب آفاق الاستمرارية بسبب تعرض المزارع البسيط للمزاحمة من قبل رأس المال المرتبط بمصانع التمور، واستئجاره الأراضي بمبالغ أعلى من تلك التي يستطيع صغار المزارعين عرضها. وفي هذا السياق تم استئجار أراض من عائلات قطام ودعيق ودحلان، ويرأس محافظ جنين السابق زهير مناصرة مجلس إدارة شركة فلسطين للنخيل – إحدى شركات باديكو القابضة – والتي تملك ٣٠٠٠ دونم. (عاصم الجعبري، ٢٠١٣).

ولسنا في حاجة إلى إعادة القول إن المزارع المعدم ليس في وضع يسمح له بأن ينافس الشركات، بل يبدو لنا أن المزارع أقرب في جوهر حاله إلى البروليتاريا الزراعية مما هو إلى المزارع الفلاح الذي يهيمن بدرجة ما على عناصر الإنتاج. نحن هنا في مواجهة عامل زراعي لا يسيطر على الأرض ولا على البذور ولا الأسمدة ولا المياه، وأما السوق فهو بالطبع تحت السيطرة الإسرائيلية في الأعم الأغلب. ماذا يمكن لهذا العامل الزراعي أن يفعل في مواجهة الشركات الزراعية؟ ربما أن الإجابة الواضحة هي أنه سيفقد عمله، فليس هو في وضع من سينتقل إلى وضع البروليتاري لأنه بالفعل في هذا الوضع أصلاً مع فروق طفيفة.

دور القطاع الزراعي في المنطقة الصناعية الزراعية

لعل من البين بذاته أن الأثر المتوقع للمشاريع في المنطقة الصناعية الزراعية لا بد أن يكون إيجابياً من ناحية مبدئية. إذ لا بد أن تحدث زيادة في القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وسيزيد الاعتماد على المنتج الفلسطيني المحلي ناهيك عن عوائد تخص الجوانب الفنية والمهارات بسبب ترافق المشروع مع دعم القطاع الزراعي وتوعية المزارع الفلسطيني وإرشاده وتعزيز خبراته المختلفة في التسويق والمكافحة واختيار البذور...إلخ. لكن الحديث عن منطقة اقتصادية مشتركة له خصوصيات قد تجعل التوقعات السابقة غير ذات صلة بما يمكن أن يتحقق على الأرض. وهنا لا بد أن ينبثق السؤال المهم: ما الذي سيدعمه المشروع؟ الزراعة الفلسطينية أم الإنتاج الزراعي للمستوطنات ودولة الاحتلال؟ (جمعة السمهوري، ٢٠١٣).

وفي هذا السياق يبدو لنا أن هناك مؤشرات على

أن التخوف أعلاه ليس بعيداً عن الاحتمالات الواقعية. ومن هذه المؤشرات غياب مفهوم الشراكة وممارستها بين القطاعات المختلفة مما يوسع الفجوة بين صناع القرار والمختصين العاملين في المجالات المتنوعة. ومن اللافت للنظر في موضوع المنطقة الصناعية الزراعية عدم وجود مجلس من المستشارين في وزارة الزراعة أو المؤسسات الزراعية. والإجابة النمطية للخبراء في هذا المضمار: «لم يستشرنا أحد، ولا يوجد لنا أي دور في هذا المشروع». لكن من غير المفهوم بطبيعة الحال كيفية المضي في مشروع يعتمد على تطوير القطاع الزراعي دون البحث مع المختصين في هذا الشأن، فالأولوية في هذا الإتجاه ينبغي أن تكون بحث هذا المشروع مع القطاع الزراعي الفلسطيني الرسمي والأهلي، وكذلك عقد لقاءات حوارية مع صغار المزارعين في المنطقة على أن تكون أجندة المزارع الفلسطيني هي الأساس والحكم على طبيعة العمل في هذه المنطقة. كما لا بد من التركيز على مفاهيم تنموية بعيدة المدى وترتبط بخطة استراتيجية لمنطقة أريحا والأغوار عوضاً عن رهن كل شيء للتمويل المشروط ناهيك عن الشراكة مع الاحتلال.

ومن المؤشرات المقلقة أيضاً أن ما يدور من لغط حول المنطقة الصناعية الزراعية يكتنفه الشيء الكثير من الغموض حتى في أوساط العاملين في قطاع الزراعة في أريحا والأغوار. ويبدو أن أحداً لا يعلم على وجه الدقة أية مصانع تلك التي ستكون في هذه المنطقة، وأية سيناريوهات سوف تتبع في مسار العمل على الرغم من وجود بعض الأحاديث المقتضبة عن مصانع للنخيل والدواجن وتعبئة الخضار. (اسماعيل دعيق، ٢٠١٠) أما من ناحية موقع الفلسطيني في إطار المشروع فيبدو أن الأمر مفتوح على إمكانيتين: الأولى إيجابية وتتمثل في أن تكون هذه المنطقة مدخلاً لنهضة القطاع الزراعي الفلسطيني وتكامله مع القطاعات الاقتصادية الأكثر نهوضاً من قبيل القطاع الصناعي، مما يدعم أيضاً تعزيز استراتيجيات التصدير، مع عدم إغفال أن الإنتاج بأشكاله المختلفة يجب أن يلبي حاجة السوق المحلي، لأن ذلك هو الضمان الحقيقي لاستمرار أي مشروع على المدى البعيد. أما الإمكانية الثانية فهي سلبية، وتتمثل في أن يتحول الفلسطيني إلى عامل بروليتاري بشكل كامل بعد أن كان مزارعاً بشكل أو بآخر. وهناك ما هو أسوأ من ذلك، ألا وهو أن يعمل الفلسطيني لدى شركات ومصانع اسرائيلية، أو أن يتم تصدير منتجه باسم اسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر يزرع في منطقة الأغوار ثلاثة ملايين شجرة نخيل خاصة بالاسرائيليين، بينما يزرع الفلسطينيون ٢٠٠ ألف شجرة نخيل (في أريحا وحدها ١٢ ألف طن من التمور). وليس من الغريب في ظل هذا الاختلاط أن يدور الكلام عن اقتصاد مشترك مرتبط بالسلام الاقتصادي الذي طرحه نتانياهو وهو ما لا تخفيه خطة مشروع «جايكا» المتصلة بالمنطقة الصناعية. (مؤيد بشارات، ٢٠١٣)

أوضاع المزارعين العاملين في مجال الزراعة في المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا

تضم المنطقة الصناعية الزراعية في مرحلتها الأولى شريحة من السكان الذين يعتمدون على تربية الماشية، وهم من عرب الجهالين. ولا يملك صغار المزارعين أراض في تلك المنطقة

بل تعود ملكية الأراضي في هذا النطاق إلى أشخاص من أصحاب رؤوس المال الكبيرة. ولا يمكن الحديث عن وجود أثر في الوقت الراهن للمنطقة الصناعية الزراعية، لكن من الممكن أن تترتب آثار مستقبلية من قبيل مخاطر تراجع المراعي، وتقليص الأراضي الزراعية، مما قد يؤدي إلى تراجع فرص العمل الزراعي في هذه المنطقة. وبالتالي فإنه لا يوجد تأثير كبير للمنطقة الصناعية الزراعية في مرحلتها الأولى خاصة أن الأراضي التي تستغل لأغراض المنطقة حالياً تتبع للسلطة الفلسطينية (٨٠٪ من أراضي وزارة الأوقاف الإسلامية). ومن أجل ملاحظة علاقة المشروع بالسكان فإن من المفيد أن نذكر الفئات السكانية القاطنة لهذه المنطقة:

١. البدو الذين يعيشون على أراض لا يملكوها.
٢. سكان عاديون لا يعملون في الزراعة.
٣. المزارعون الذ ي يعملون في قطاع النخيل.

وهم عمال يخضعون لتحكم أصحاب الأراضي الذين يركزون على الحصول على المكاسب المالية الكبيرة بغض النظر عما قد يتمخض عنه ذلك من آثار سلبية على مصالح العمال الزراعيين. (عادل أبو نعمة، ٢٠١٣)

هذه النقطة الأخيرة تستحق التوقف خصوصاً عندما يتذكر المرء أن الزراعة قد تكون البديل الوطني الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال خاصة في ظل إجراءات الحصار وإغلاق الطريق في وجه العمالة الفسطينية التي كان جزء كبير منها يعتمد على العمل لدى أصحاب عمل إسرائيليين داخل حدود فلسطين ١٩٤٨. ولكن هذا القطاع يعاني من تهديدات من الاحتلال ومصادرة الأراضي خاصة في الأغوار، كما أن المزارع يعاني من صعوبة تسويق منتجاته، ولا ننسى شح المياه مما يستوجب شراء مياه بمبلغ لا يقل عن ٢٠٠ شيكل في الساعة. وهكذا يبدو أن هناك عوامل طرد أكثر من عوامل الجذب في قطاع الزراعة في ظل اهمال المؤسسة الرسمية والمؤسسات الأهلية للمزارع والعمل الزراعي. (منتصر منصور، ٢٠١٣)

لا يسهل على المرء أن يستشرف أية انعكاسات جدية للمنطقة الصناعية على أوضاع المزارعين في محيطها، والواقع أن فكرة المنطقة وبداياتها لا تلقي بظلالها على واقع قطاع الزراعة على الرغم مما تبذله جايكا والسلطة الفلسطينية من جهود للترويج للمشروع. وقد يكون أحد أسباب ضعف الحضور الإعلامي للمشروع أن السلطة وممول المشروع الياباني لا يريان في المؤسسات الزراعية شريكاً، أما المؤسسات الأهلية الزراعية، فترى من جانبها أن للمشروع أهدافاً سياسية، وأنه لم يأتِ لحل مشكلة البطالة أو النهوض بالقطاع الزراعي. ويذهب البعض مسافة أبعد حد القول إن المشروع قد يقود إلى تفريغ الأرض من المزارعين، ذلك أن فقدان فرص العمل في الزراعة يمكن أن يدفع بالمزيد من المزارعين إلى أحضان العمل في المستوطنات المنتشرة في الأغوار التي يبلغ عددها ٣١ مستوطنة من بينها أغنى ٢٥ مستوطنة اقتصادياً في فلسطين المحتلة برمتها. وقد ازداد القلق خاصة بالإنتقال للمرحلة الثالثة وبدء العمل في منطقة «ج» إذ يدور الحديث عن إمكانية تأسيس مكب نفايات في منطقة أريحا وفي الأراضي الفلسطينية، وذلك ضمن مشروع المنطقة الصناعية في مرحلته الثالثة والأخيرة. ويضاف إلى ذلك مشروع ربط البحرين (الأحمر

والميت) بوصفه أحد المشروعات المشتركة أيضاً بين السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل. (مؤيد بشارات، ٢٠١٣)

وأخيراً هناك قلق المزارعين من الخطر البيئي المتوقع رغم التأكيدات التي تقدمها (جايكا) باستخدام أنظمة حديثة لا تسمح بالتلوث للتربة أو للمزروعات. (حسن شبيب، ٢٠١٣)

الحقوق النقابية للعمال الزراعيين في أريحا

فيما يتعلق بأوضاع العمال الزارعين نقابياً، يبدو أنهم يفتقرون لأبسط الحقوق والضمانات، خصوصاً أن اغلب العمل الزراعي في أريحا عمل عائلي. ويمكن تصنيف العمالة في الأراضي الزراعية في ثلاثة أنواع:

١. العمل في الأراضي الزراعية لدى صاحب الأرض.
٢. العمل في الأرض الزراعية على نسبة (محاصصة)، أو إستئجارها مقابل مبلغ مالي محدد.
٣. المزارعون أصحاب الأراضي من كبار المزارعين أو صغارهم، وهؤلاء يخططون بأنفسهم نوع المنتج، ويقررون كيفية زراعة الأرض، ويديرون العمالة الزراعية على الأراضي الزراعية.

وفي إطار متابعة النقابات العمالية للعمالة في المجال الزراعي فهي تعنى بالعمال وتدافع عن حقوقهم، وتوصي بتحسين مستويات معيشتهم، وتحاول فعل شيء في مواجهة العمالة في المستوطنات التي تغري العامل الفلسطيني كونها تقدم ميزات مالية، ومعدلات أجر أعلى من الجانب الفلسطيني، إذ يبلغ متوسط أجر العامل في المستوطنات الزراعية (٧٠ شيكل) يومياً مقابل (٥٠ شيكل) في الأراضي الفلسطينية في منطقة الأغوار. وذلك يدفع الكثير من العمال للعمل في المستوطنات، وهذا الأمر يعد محوراً لكفاح القطاعات النقابية التي تطالب القطاع الفلسطيني الخاص والمؤسسات المعنية بتحسين أجور العمال في مجال الزراعة كما يحدث للمزارعين العاملين في منطقة العوجا مع شركات سنقرط، حيث يحصل العامل يومياً على مبلغ (٨٠ شيكل). ولكن ذلك قد لا يعد تجربة قابلة للتعميم، وقد يكون المخرج الفعلي لأزمة العمالة الفلسطينية تدشين فكرة التعاونيات الزراعية من قبل المؤسسات والجمعيات الزراعية. (محمد جوابرة، ٢٠١٣)

ومما يزيد في أهمية فكرة التعاونيات أن حقوق العمال المزارعين مصونة من الناحية النظرية، لأن الحقوق المنطبقة عليهم هي ذاتها التي يضمنها القانون بحسب الاتحاد العام لعمال فلسطين. فهم نظرياً يتمتعون بالحقوق النقابية العمالية كاملة وتنطبق عليهم بنود القانون الفلسطيني، بشرط انضمامهم للنقابات، حتى يتسنى للاتحاد العام لعمال فلسطين أو للنقابات المعنية متابعة قضاياهم وتحصين حقوقهم، وهذا لا يحصل الا بنسب قليلة. وعلى الرغم مما يحاول الاتحاد تقديمه وخاصة في مجال التأمين الصحي، الا أنه لا يوجد تطبيق حقيقي للائحة العمل الزراعي الموسمي حسب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٤، الى جانب غياب المتابعة من السلطة لتنفيذ قراراتها بما ينسجم مع قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ (غازي أبو الهيجاء. ٢٠١٣)

نماذج لانتهاك حقوق العاملين

لا يستند العامل الزراعي وصاحب المزرعة إلى عقد ينظم العلاقة بينهما. وهو أمر يخدم مصلحة المشغل وليس العامل. ويمكن القول إن حوالي ٥٥٪ من العمال الزراعيين في الأراضي المروية في فلسطين يتم التعامل معهم بهذه الطريقة، فلا اتفاقية تحكم الحقوق والواجبات بخصوص العمل الزراعي، ولا وجود لإجازات ولا لتأمين صحي، وهناك غياب لفكرة تطبيق الحد الأدنى للأجور على الرغم من أن النقابات اقرت مبلغ ١٤٥٠ شيكل حداً أدنى لراتب العامل الشهري. وهناك غياب الرقابة على أوضاع العمال، إضافة إلى سلبية العامل الزراعي الذي لا يشتكي ضد الظلم الذي يقع عليه ربما بسبب غياب الناظم الذي يحكم العلاقة مع صاحب الأرض أو الشركة، وكذلك قلة فرص العمل والحاجة لوجود دخول معيشية مهما تكن. وهذا الأمر الأخير يقود إلى انخراط الأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشرة في سوق العمل. وما كان لذلك كله أن يقع لو كان هناك تشريعات تضمن آليات محددة وقانونية في التعامل مع العامل في الأراضي الزراعية. (خالد داود، ٢٠١٣)

وفي إطار الحديث عن التأمين الصحي نجد أن العمال الزراعيين يقومون بتأمين أنفسهم بأنفسهم، ولا يتحمل صاحب الأرض الزراعية أي مسؤولية عن ذلك. وفي الوقت ذاته لا يقوم العمال الزراعيين جميعاً بهذا التأمين الذي يصل إلى (٦٠٠ شيكل) سنوياً من خلال النقابات على اعتبار أنه عاطل عن العمل، في وقت يصل فيه معدل الدخل ما بين ٤٠-٧٠ شيكل يومياً، إلى جانب أن كثرة النقابات تشوش العامل فلا يستطيع تحديد الجهة التي يمكن أن تدافع عن حقوقه. والحديث يمتد ليشمل العمالة الزراعية في المستوطنات «الإسرائيلية» الزراعية القريبة، حيث لا يطبق القانون «الإسرائيلي» على المزارعين الفلسطينيين، وهناك جهات فلسطينية تستغل المزارع الفلسطيني وتدفعه للعمل دون حقوق، وبالتالي لا وجود لضمانات قانونية في المستوطنات أيضاً، في وقت لا يظهر أن السلطة الفلسطينية وبعد ٢٠ عام من إقامتها قد أصبحت أكثر جدية فيما يتعلق بالبدائل المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي، حيث أن نسبة ميزانية الزراعة قريبة من الـ١٪ وبالتالي فهي ميزانية أبعد ما تكون عن توفير الحد الأدنى من الممارسات الضرورية لتعزيز صمود المزارعين في الضفة عموماً وفي الأغوار على نحو خاص. وفي معظم الأحوال تظل المشاريع المقترحة حبراً على ورق. وهو أمر ينطبق بطبيعة الحال على القطاعات الاخرى من قبيل التعليم والصحة. (ابراهيم شتيات، ٢٠١٣)

وفي الإطار ذاته لا يقبل المزارعون بنقلهم ونقل المصانع الزراعية من مناطق عملهم المختلفة في الضفة الغربية الى المنطقة الصناعية في أريحا، وذلك لأسباب موضوعية تتمثل في عدم الثقة في قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بواجباتها اتجاه المزارعين، حيث أن أعداد المزارعين كبيرة سواء منهم العاملين في الأراضي الزراعية أو العاملين في المصانع الزراعية الفلسطينية، وهذا ما يستدعي السؤال حول مسوغات تفكيك المصانع ونقلها من طوباس أو جنين أو الخليل أو طولكرم على سبيل المثال إلى أريحا. ولعل الأولى أن يتم تحسين مستوى المصانع الحالية في مختلف مناطق الضفة الغربية والعمل على

تأسيس مصانع زراعية جديدة في أريحا بناء على حاجة السوق بهدف التقليل من حجم البطالة في أريحا. وأيضاً فإن عملية النقل إلى جانب إيجاد عمل للعاملين في المجال الزراعي بمستويات معيشة معقولة يحتاج إلى قرار وإرادة حقيقة وهذا غير متوافر. (عبد القادر صلاح، ٢٠١٣)

ويهتم المزارعون بضرورة الإستثمار في القطاع الزراعي، ودعم التواجد السكاني في الأغوار وتقديم الإسناد للمزارعين، والعمل على الخلاص من الاتفاقيات الاقتصادية المقيدة لإحداث حالة تنمية في الأراضي الفلسطينية، والإنتقال للإعتماد على المبادرات الفلسطينية والرؤى الجمعية والمشتركة لإحداث حالة تغيير أفقي وعمودي في الاقتصاد الوطني من خلال قطاع الزراعة. ولكن ذلك يتطلب مثلما أسلفنا القول اطلاق جمعيات تعاونية زراعية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى المزيد من الاستثمار الزراعي خصوصاً في قطاع التمور حيث الحاجة ملحة لخمسة مراكز لتجميع التمور بدلاً من اثنين، وسبع ثلاجات بدلاً من ثلاث توجد حالياً في أريحا. (حسن شبيب، ٢٠١٣)

والحقيقة أن النقابات غير متفائلة بخصوص احتمالات الواقع. ذلك أنها ترى أن العمالة في المنطقة الصناعية الزراعية ربما ستعمل على جذب العمال في المجال الزراعي بهدف العمل في تلك المنطقة. وذلك قد يأتي على حساب العمل الزراعي. وهناك بحسب النقابات مخاطر ترتبط بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الإحتلال، مما يشكل عاملاً سلبياً بالنسبة لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام ويكرس بروتوكول باريس الاقتصادي والتجاري على الأرض. (محمد جوابرة، ٢٠١٣)

وفي الاتجاه نفسه يرى المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية أن القطاع الزراعي قد عانى كثيراً في ظل سياسة الإحتلال الهادفة إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية وتفريغها من سكانها. وبالتالي فإن أية استراتيجية زراعية لابد أن تعتمد على مقاومة الإحتلال من أجل المحافظة على الأرض، ويمكن تلخيص أهداف التنمية الزراعية في :

١. حل مشكلة التسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية من خلال البحث عن أسواق جديدة. وحتى يكون التسويق ناجحاً لا بد مما يلي:
٢. تحسين جودة المنتجات الزراعية حسب المواصفات العالمية المتلائمة مع البيئة.
٣. تسهيل عمليات النقل و المواصلات ورفع جودة التعبئة والتغليف.
٤. إدخال أصناف من الزراعة التي عليها طلب عالمي (الزراعة النقدية).
٥. توفير رؤوس الأموال اللازمة للعمل في القطاع الزراعي من أجل زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج والمساحة المزروعة (التوسع الأفقي و الرأسي).
٦. تشجيع المشروعات الزراعية التي يمكن أن توفر فرصاً للعمل لاستيعاب العمالة الفائضة، وتوفير المهندسين الزراعيين لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي.
٧. استعمال الأنماط الزراعية المطلوبة في السوق الخارجية والتي عندها قدرة إنتاجية عالية.

الخلاصة

إن أهمية الحديث عن العمال الزراعيين وخاصة في ظل نقاش موضوع المنطقة الصناعية الزراعية يأتي من حجم التردي الذي يعاني منه العاملون في هذا القطاع حيث أن أوضاعهم النقابية والمطلبية والحقوقية ليست على ما يرام، كما أنهم لا يملكون أية حقوق على الأرض، بل يخضعون لنظام المياومة دون ابرام عقود من أي نوع. وهم كذلك لا يتمتعون بأية امتيازات، ويترافق ذلك كله مع سياسة طاردة للمزارع تبعده عن العمل في الأرض الزراعية الفلسطينية وتدفعه للعمل في المستوطنات الزراعية ولكن بدون حقوق ايضاً، وبدون وجود ضامن لتلك الحقوق سواء السلطة الفلسطينية المؤجرة والمستأجرة للاراضي الزراعية المقرر إقامة المنطقة الصناعية الزراعية عليها في أريحا، أو من قبل أصحاب الأراضي والملاك الكبار الذين لم يقدموا أي مسعى لتأمين حقوق المزارعين.

وبالتالي يبدو لنا أن هذا المخطط الاقتصادي المشترك يأتي بعيداً عن السياق الوطني وأولويات المزارعين أنفسهم. وفي الوقت الذي يتم فيه بحث إمكانية نقل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وتفكيك المصانع الزراعية في الضفة الغربية إلى المنطقة الصناعية الزراعية في اريحا، لا نجد أية جهود لمناقشة الأمر مع المؤسسات الزراعية المعنية. وهكذا يتم تجاهل أصحاب المصلحة والجهات القادرة على رفدنا بالمعلومات حول آفاق المشروع من حيث قدرته على تقليل نسبة البطالة في أريحا والأغوار، أو من حيث اثاره الاجتماعية الناجمة عن نقل العمال الزراعيين من المناطق المختلفة لاريحا.

وفي ضوء ما سبق يبدو بأنه لا يوجد رؤى تشاركية بين إدارة المشروع ومروجيه من السلطة الفلسطينية واليابانيين من ناحية، وبين أصحاب الاختصاص والمجتمع المحلي في أريحا من ناحية أخرى. وهو من ضمن عناصر أخرى كثيرة لا تبشر بأن المنطلقات الأساس للمشروع تنبثق من الواقع والاحتياجات الفلسطينية مما يعنى أنها لن تقدم شيئاً يذكر لتحسين أحوال العمال أو صيانة حقوقهم. ومن هنا لا نستطيع أن نقول بأن المعاناة العمالية الراهنة سيتم تلطيفها بفعل هذا المشروع، بل إنه ربما يزيد حياتهم بؤساً في حال كان من نتائجه تضييق فرص الإنتاج الزراعي والعمل الزراعي بعامة.

قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٤
بلائحة العمل الزراعي الموسمي

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على قانون العمل رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ ولا سيما المادة ٨٠ منه،

وعلى ما عرضه وزير العمل،

وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٢م

قرر ما يلي :

مادة (١)

لغايات تطبيق أحكام هذه اللائحة يعرف العمل الزراعي الموسمي بأنه كل عمل زراعي ينفذ في فترة زمنية محددة من العام أو ينفذ على فترات متقطعة ولكن بشكل دوري، وتكون ساعات العمل فيه غير منتظمة وتتجاوز مدة ثماني ساعات

مادة (٢)

لا يجوز تشغيل العمال في العمل الزراعي الموسمي لأكثر من ١٢ ساعة عمل في اليوم على أن تتخللها فترة راحة أو أكثر لا تقل في مجملها عن ساعتين.

مادة (٣)

يحق للعمال في العمل الزراعي الموسمي راحة أسبوعية مدتها يوم عن كل ستة أيام عمل متواصلة.

مادة (٤)

للعمال في العمل الزراعي الموسمي الحق في إجازة سنوية قدرها يوم عن كل شهر عمل.

مادة (٥)

يجوز تجميع أيام الإجازة السنوية أو الراحة الأسبوعية أو دفع البدل عنها، بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل.

مادة (٦)

للعامل في العمل الزراعي الموسمي الحق في إجازة مرضية لا تتجاوز مدتها ثلاثة أيام، وتمنح بناء على تقرير من اللجنة الطبية.

مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذه اللائحة، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة رام الله بتاريخ : ٢٠٠٤/٣/٢٢ م.
الموافق : ١ صفر ١٤٢٥ هـ.

أحمد قريع (أبو عـلاء)
رئيس مجلس الوزراء

المراجع

- أبو الهيجاء، غازي (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا
- أبو نعمة، عادل (اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا
- برنامج الشراكة الإستثمارية للتنمية الإقليمية والتشغيل:

http://www.pride.ps/ar/node/22

- بشارات، مؤيد (منسق اتحاد لجان العمل الزراعي في اريحا). ٢٠١٣. مقابلة. مقر اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني – أريحا.
- الجعبري، عاصم (مهندس زراعي). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

www.pcbs.gov.ps

- جهالين، محمد (من البدو القاطنين قرب المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.
- جوابرة، محمد (سكرتير جبهة العمل النقابي التقدمية). ٢٠١٣. مقابلة. طولكرم.
- حمودة، داود. ٢٠١٢. المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا والآثار الاقتصادية المتوقعة. سلسلة أوراق تنموية. رقم ٦. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله.
- الخيزران، إياد (مدير الإنتاج في شركة الخيزران). ٢٠١٠. مقابلة. الفارعة.
- داود، خالد (الإغاثة الزراعية). ٢٠١٣. مقابلة. جنين
- دراسة جايكا – ٢٠١٠.
- دعيق، اسماعيل (وزير الزراعة السابق). ٢٠١٠. مداخلة. رام الله.
- دوابشة، محمد (نائب مدير مديرية الزراعة في أريحا). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.
- السمهوري، جمعة (ناشط نقابي). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.
- سنقرط، مازن (وزير الاقتصاد السابق). ٢٠١٢. مقتبس من تسجيل متلفز إعداد مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- شبيب، حسن (مزارع وضامن أرض قرب المنطقة الصناعية الزراعية). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.

- شتيات، إبراهيم (نقابة العمال في الصناعات الزراعية). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.
- صلاح، عبد القادر (مسوق زراعي). ٢٠١٣. مقابلة. أريحا.
- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان: www.nbprs.ps
- مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٢. يناير ٢٠٠٥:
http://ptfp.ps/userfiles/file/laws/ABCD/ABCD1/ABCD1S.pdf
- منصور، منتصر (مزارع في الأغوار الفلسطينية). ٢٠١٣. مقابلة. الجفتلك.